

## التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

أكتوبر 2016

ملخص تنفيذي

يبدأ التقرير بالتطورات الاقتصادية المحلية والتي شملت تطوّر سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي خلال شهر أكتوبر 2016 حيث وصل إلى (303) فلس وبارتفاع (0.5%) مقارنة مع بداية الشهر. أما فيما يتعلّق بتطور سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال نفس الشهر، فقد انخفض ليصل إلى (332.3) فلس وبنسبة انخفاض (1.9%). مع انخفاض سعر صرف الإسترليني مقابل الدينار لنفس الشهر، أيضاً، ليصل إلى (369.7) فلس وبنسبة انخفاض (5.3%) مقارنة ببداية الشهر. ثم ينتقل عرض التطورات المحلية ليتناول صفقة "أمريكانا" التي أنعشت تداول الأوراق المالية في الربع الأخير من شهر أكتوبر، ولتصل القيمة المتداولة بالبورصة إلى (33.9) مليون بإحدى الجلسات، وهو الأمر الأعلى مستوى منذ عام ونصف العام. مع تطور محلي آخر تجسّد في تراجع أرباح البنك الوطني (219.2) مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من عام 2016 مقارنة بـ (227.9) مليون دينار في الأشهر المناظرة عام (2015). مع ارتفاع بأرباح بنك بوبيان لتصل إلى (29.7) مليون في التسعة الأشهر الأولى من عام 2016 مقارنة بـ (25.2) مليون دينار للفترة المناظرة عام 2015. كما أشارت التطورات المحلية إلى رفض بنك الكويت المركزي لطلب بنك مصر بفتح فرع في دولة الكويت لعدم استيفاء الشروط. وأصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تقيد السماح لعملاء البنوك الأفراد بالاقتراض من جديد من غير إظهار فواتير، بسبب عدم التزام عدد كبير من العملاء بالفواتير. وشهدت التطورات المحلية انخفاض طفيف بالعرض النقدي (M2) بنسبة (0.1%) لشهر أغسطس مقارنة بشهر يوليو. مع ارتفاع التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنسبة (8%) خلال نفس الفترة. وكذلك الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة (0.3%).

أما فيما يخص معدل التضخم فقد استقر عند 143.3 في شهر سبتمبر (2007 = 100). وشهدت مجموعة الأغذية والمشروبات ارتفاعاً بـ (0.59%)، والصحة (0.08%)، والسكن (0.07%)، والنقل (12.45%)، والتعليم (0.93%)، والمطاعم والفنادق (0.59%). مع انخفاض أسعار مجموعة الكساء وملبوسات القدم بـ (0.46%)، والمفروشات المنزلية (0.2%)، ومجموعة الترفيه والثقافة (0.08%)، والسلع المتنوعة (0.08%). مع استقرار معدل التضخم للمجموعات الأخرى.

وشهدت التطورات الاقتصادية المحلية تراجع سعر برميل النفط في أكتوبر بنسبة (4%)، مع وصول إنتاج أوبك لأعلى مستوى منذ (8) سنوات. مع عدم اليقين في مجال الاتفاق حول تثبيت الإنتاج النفطي. وأشارت التطورات النفطية، أيضاً، وباعتماد على تقرير أوبك لشهر أكتوبر، إلى أن أسعار النفط قد تلقت دعماً للجهود الرامية إلى معالجة تخمة المعروض العالمي، ومن التراجع المستمر في مخزون النفط الأمريكي. وتوقع التقرير ارتفاع الطلب العالمي على النفط بواقع (1.24) مليون برميل/ يوم لعام 2016، ولبيلغ (94.40) مليون برميل/ يوم. مع توقع أوبك لارتفاع الطلب عام 2017 بـ (1.15) مليون برميل/ يوم ليلبغ (95.56) مليون برميل/ يوم. وأشارت التطورات النفطية، أيضاً، إلى دعم منظمة الطاقة العالمية لوضع حد للإنتاج النفطي، وأشارت بأن الحد الذي سوف تضعه أوبك يتراوح بين (32.5 – 33.0) مليون برميل/ يوم، سيتأثر بمدى التعاون بين دول أوبك والدول غير الأعضاء في أوبك مثل روسيا.

ثم يتطرق التقرير للتطورات الخليجية العربية، حيث يعرض ملخصاً لأهم ما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي الخاص بدول الشرق الأوسط، ومن ضمنها دول مجلس التعاون، لشهر أكتوبر 2016. وتتم الإشارة هنا بأن أوضاع النمو لازالت باهتة. وأن أفضل معدلات النمو، دولياً، هي في الصين حيث وصلت (6.9%) و (6.6%) للأعوام 2015 وتوقع لعام 2016 و(6.2%) عام 2017. وعلى مستوى دول مجلس التعاون فيحدد تقرير الصندوق معدل نمو حقيقي للفترة (2000 – 2012) بحدود (1.7%) و (2.3%) لعام 2017. مع تقدير للتغير في معدل النمو الحقيقي غير النفطي لبلدان المجلس في حدود (3.8%) عام 2015 وتوقع (1.8%) و (3.1%) للأعوام 2016 و 2017، تبعاً. أما على مستوى دول الكويت فإن التغير في معدلات النمو غير النفطية الحقيقية هي: (3.5%) و (3.2%) و (3.5%)، تبعاً. ويتناول التقرير، أيضاً، تحديداً لسعر برميل النفط التوازني لأغراض الموازنة ليكون، لدولة الكويت، في حدود (48.3) دولار لعام 2015، وتقديرياً (47.8) و (47.7) دولار للأعوام 2016 و 2017. ويتوقع تقرير الصندوق انخفاضاً بمعدل النمو الحقيقي لدول المجلس لعامي 2016 و 2017، مقارنة بتوقعاته الواردة في تقرير إبريل 2016، بحيث تصل إلى (2.0%) عام 2016 و (2.4%) عام 2017.

ثم يتطرق تقرير الصندوق لموضوع كيفية تغطية دول المجلس لعجزات الموازنة، والتي يقدرها بـ (108) مليار دولار عام 2015، والتي تمت تغطية (80%) منها من خلال الأصول المتاحة لدول

المجلس بما في ذلك الودائع بالبنوك التجارية (الأمر الذي قلص الحاجة للاقتراض في ذلك العام).  
إلا أن التقرير يشير بأن الأمر عام 2016 مختلف من حيث مصادر تمويل العجز، ويتوقع أن يغطي الأصول حوالي (20%) من العجز، والباقي على شكل قروض. وذلك للحدّ من سحب الودائع الحكومية من القطاع المصرفي المحلي وما يمكن أن يمثله ذلك من تأثيرات سلبية على السيولة المحلية. ثم يتطرق تقرير الصندوق للمفاضلة بين الأصول والخصوم كمصادر لتمويل العجز. ويشير بأن العائد على الأصول (الاحتياطيات المستثمرة)، وتكلفة الاقتراض (الفائدة) هما العامل الرئيسي للمفاضلة بين التمويل بالسحب من الاحتياطي أو/ و الاقتراض. بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل: الفارق بين الفائدة على الودائع، وعائد السندات. كما يشير إلى إمكانية أن تكون عوائد خصخصة الأصول العامة مصدراً آخرًا لتمويل العجز، ويضرب مثلاً على خصخصة (5%) من أصول "أرامكو" السعودية.

ويتطرق تقرير الصندوق، أيضاً، إلى المفاضلة بين الدين المحلي، والخارجي كمصدر من مصادر التمويل تحت مظلة القروض. وفي الوقت الذي يفضل الاقتراض المحلي على أسس الابتعاد عن مخاطر تقلبات سعر الصرف والاعتماد على الاستقرار المحلي، إلا أن هذا النوع من الاقتراض قد يكون محكوم بالتطورات المالية المحلية. ويشير تقرير الصندوق بوجود اتجاهًا لتفضيل القروض الخارجية، ويستشهد بتطور هذه القروض بدول المجلس. وأياً كانت آلية تمويل العجز فإن تقرير الصندوق يؤكد على أهمية استمرار جهود ضبط المالية العامة، سواء من خلال تعزيز والبحث عن إيرادات عامة جديدة، أو ضبط أوجه الإنفاق العام خاصة الجاري، وأهمية تعزيز مناخ الاستثمار وممارسة الأعمال، ودعم دور القطاع الخاص، ومعالجة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، والأهم من ذلك السير قدماً في جهود تنويع مصادر الدخل.

وعرض تقرير هذا الشهر، أيضاً، وضمن التطورات الاقتصادية الخليجية والعربية، ملخصاً لتقرير معهد التمويل الدولي حول بلدان المجلس: التغيير في الطريق، والصادر في 19 أكتوبر 2016. ولخص تقرير المعهد ظروف دول المجلس الحالية بالعديد من الاعتبارات، منها: الاتجاه لضغط الإنفاق خاصة الاستثماري ببعض دول المجلس، وتوقع اتساع العجز عام 2016، ومساهمة انخفاض أسعار النفط في ارتفاع عجز الحسابات الجارية لدول المجلس لتصل إلى (223) مليار دولار عام 2014، وإلى (69) مليار عام 2016، مع مساهمة المصدّات المالية الضخمة في التعايش مع العجز مؤقتاً، ومساهمة الأصول الأجنبية، رغم الاتجاه نحو الانخفاض مع تغطية الواردات

لتصل عدد أشهر التغطية (40) شهر لغاية 2020. مع اتجاه لتزايد الاقتراض لسدّ العجز، مع اتجاه لضغوط على السيولة المصرفية، إلا أنها يمكن أن تتحسن في ظل الاتجاه للاقتراض خارجياً. مع عدم توقّع تدهور العملات بفعل الأصول الأجنبية الضخمة، وتوقع انخفاض معدلات النمو لتصل إلى (1.9%) عام 2016 على مستوى دول المجلس، و(2.9%) فعلياً عام 2015، كما هو الحال مع تقرير الصندوق، وعلى أهمية العمل الجاد في مجال التنويع، والحدّ من دور القطاع العام، كأساس للتعامل مع أزمة انهيار أسعار النفط.

أما في مجال التطورات الاقتصادية الدولية فيلاحظ التقرير، على مستوى التطورات الأمريكية، ارتفاع معدل النمو في الربع الثالث من عام 2016 ليصل إلى (2.9%) مقارنة بـ (4.1%) في الربع الثاني، مع العلم بأن أرقام الربع الثالث لازالت أولية. وأن معدل النمو يعزى أساساً للارتفاع في مخزون الاستثمار الخاص، وزيادة الصادرات، وارتفاع طفيف في الإنفاق المحلي وعلى مستوى الولايات، وارتفاع في الإنفاق الحكومي الفيدرالي، مع انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والواردات. أما فيما يخص معدل التضخم الأمريكي فقد ارتفع بـ (0.3%) لجميع المستهلكين الحضر في سبتمبر 2016، في حين ارتفع بـ (1.5%) خلال الأشهر الـ (12) الماضية. وتعزى الزيادة في معدل التضخم إلى ارتفاع أسعار المساكن والكازولين. مع بقاء أسعار الغذاء مستقرة للشهر الثالث على التوالي السابقة لشهر سبتمبر. واتجاه لانخفاض أسعار وسائل النقل الجديدة والمستعملة، والأجهزة المنزلية. وبقدر تعلق الأمر بالبطالة فقد تغير المعدل بشكل طفيف (0.5%) واستقر المعدل عند (5%)، وبعده عاطلين يقدر بـ (7.9) مليون. وتتراوح فترات البطالة بأقل من (5) أسابيع (3.2 مليون)، و (5-14) أسبوع (2.2 مليون)، و (15-26) أسبوع (1.1) مليون و (27) أسبوع فأكثر (1.9 مليون).

أما على مستوى التطورات الاقتصادية الأوروبية فقد شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2016، وبمنطقة اليورو، نمو بـ (0.3%) و (0.4%) في المجموعة الأوروبية (EU28)، ومعدل نمو مناظر بالربع الثالث من عام 2015: (1.6%) و (1.8%)، تبعاً. أما فيما يخص معدل التضخم فقد وصل بالمجموعة الأوروبية إلى (0.5%) في أكتوبر بعد أن كان (0.4%) في سبتمبر 2016. وتعتبر أسعار الخدمات أكبر مكون مسؤول عن زيادة التضخم (1.1%) مقارنة مع شهر سبتمبر، ثم تأتي في الأهمية الأغذية والمشروبات الروحية والتبغ. (0.4% و 0.7%)، والسلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (مستقرة مقارنة مع الوضع في سبتمبر)، مع انخفاض الطاقة (-0.9)

(%) مقارنة مع (-0.3%) في سبتمبر. كما شهدت أوضاع معدلات البطالة، بمنطقة اليورو، استقراراً في شهر أغسطس 2016 (10.1%) مقارنة مع شهر يوليو، وانخفاض عن المعدل المناظر في أغسطس عام 2015 (10.7%). وشهدت المجموعة الأوروبية (EU28) معدل بطالة بلغ (8.6%) في أغسطس ومنخفض عن المعدل المناظر عام 2015 (9.3%).